

Distr.: General  
13 December 2011  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند ٥ من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس  
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهتان  
إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى  
الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم بأن إسرائيل تقوم بتصعيد هجماتها العسكرية وانتهاكها لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني. فخلال الأيام الماضية، سبب إقدام السلطة القائمة بالاحتلال على شن غارات جوية واستخدام القوة المفرطة في وفيات وإصابات للمزيد من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وإلى جانب هذا التصعيد المستمر لحملة إسرائيل الاستيطانية والإرهاب الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فإن هذه الجرائم تزيد من ترويع الشعب الفلسطيني وتسبب في زيادة التوتر سريعاً وفي عدم الاستقرار محلياً.

وفي يوم الجمعة، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تسببت هذه القوة الوحشية في وقوع ١٤ إصابة في أسرة واحدة أصيب منزلها بقذيفة أطلقتها الطائرات الحربية الإسرائيلية في منطقة مدنية تقع شمال غرب مدينة غزة. وأدى ذلك الهجوم العسكري إلى انهيار منزل أسرة الزعلان، ومقتل الأب بهجت الزعلان الذي يبلغ عمره ٣٨ سنة، وابنه رمضان الزعلان الذي يبلغ عمره ١٠ سنوات، وإصابة ١٢ فرداً آخر من الأسرة بجروح، كثير منها خطيرة، بما يشمل ٦ أطفال أبرياء آخرين. وبالفعل فإن الإصابات التي لحقت



برمضان الزعلان البالغ من العمر ١٠ سنوات، والتي أدت إلى وفاته في وقت لاحق من ذلك اليوم، تبين الأثر القاتل للأسلحة الإسرائيلية المستخدمة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل.

وفي اليوم نفسه، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدنيا فلسطينيا آخر في الضفة الغربية. وفي كل يوم جمعة، يتجمع الفلسطينيون عبر الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب نشطاء سلام إسرائيليين ودوليين، للاحتجاج على تشييد إسرائيل لحدار الضم غير القانوني على الأرض الفلسطينية المصادرة، حيث يتعرض هؤلاء المحتجون المسلمون عادة إلى القوة المفرطة التي يستخدمها ضدهم جيش الاحتلال، مما يسفر عن العديد من الضحايا، بما يشمل مقتل وتشويه عدد من الأشخاص. وفي يوم الجمعة، ٩ كانون الأول/ديسمبر، في قرية النبي صالح شمال رام الله، أطلقت قوات الاحتلال قنابل الغاز المسيل للدموع على المحتجين من مسافة قريبة، فأصابت مصطفى التميمي في رأسه، وهو شاب عمره ٢٨ عاما. وشهد المحتجون الآخرون أثر إصابة العلبة المعدنية التي أطاحت بنصف وجه التميمي في حين اكتفى الجنود الإسرائيليون الذين رأوا ذلك بالضحك، مما ينم عن فظاظة سلوك قوات الاحتلال واستخفافهم التام بحياة الإنسان وازدراهم لها حينما يتعلق الأمر بالشعب الفلسطيني.

وللأسف، توفي التميمي بسبب جراحه يوم السبت، ١٠ كانون الأول/ديسمبر، ليتزامن ذلك مع اليوم الذي يعرب المجتمع الدولي فيه عن التقدير للمدافعين عن حقوق الإنسان على نطاق العالم في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة والستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والتميمي هو الشخص العشرون الذي قتلته إسرائيل خلال تلك المظاهرات السلمية منذ عام ٢٠٠٢. ومما ضاعف من هذه المأساة، قامت قوات الاحتلال بإطلاق الغاز المسيل للدموع أيضا على المشاركين في تشييع جنازته، وجرى اعتقال ستة منهم، بما يشمل أربعة إسرائيليين وناشطين دوليين.

وفي حادثة أخرى تدل على الوحشية التي تمارسها إسرائيل يوميا، في يوم السبت ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قامت قوات الاحتلال بإرغام سائق سيارة أجرة فلسطيني عمره ٣٧ عاما، هو هيثم إبراهيم قبه، على الوقوف عند حاجز تفتيش على طريق مؤدية إلى جنين، حيث أخرجته قسرا من سيارته واعتدت عليه بالضرب، مما أسفر عن كسر في ظهره وإصابات خطيرة في رأسه وعنقه. ووفقا لأقوال أحد الشهود، قام الجنود بضرب قبه مرارا حتى فقد الوعي. ولم تتوقف سيارة إسعاف إسرائيلية قرب حاجز التفتيش لتقدم له الإسعاف، وفي الوقت نفسه منع الجنود سيارة إسعاف فلسطينية من الوصول إليه لنصف

ساعة على الأقل، حتى اضطروا للسماح للسيارة بالوصول إليه تحت ضغط الاحتجاجات على حاجز التفتيش.

واستخدمت القوة المفرطة بشكل صارخ من قبل قوات الاحتلال ضد شبان فلسطينيين من مخيم شعفاط للاجئين في القدس الشرقية المحتلة يوم الأحد ١١ كانون الأول/ديسمبر. وكان سكان مخيم شعفاط يحتجون على بناء حاجز تفتيش عسكري إسرائيلي جديد على مدخل المخيم الذي أصبح الآن محاطا تماما بالجدار وهو ما سيجعل المخيم معزولا تماما من بقية المدينة. وردت قوات الاحتلال على الشبان المحتجين على الجدار والحاجز، الذي سيعترض كل الحركة الداخلة إلى المخيم والخارجة منه، باستخدام خرطوم مياه الإطفاء وغيرها من التدابير الوحشية ضدهم. وفي وقت سابق كذلك من هذا الأسبوع، اقتحم ٣٠٠ جندي إسرائيلي على مركبات مصفحة ورافقهم الجرافات قريبي دير غسانة وبيت ريمما بالقرب من رام الله في ٨ كانون الأول/ديسمبر، حيث داهموا البيوت والمساجد.

وفي الوقت نفسه، يواصل المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون حملتهم الإرهابية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وخلال ليل أمس، أغار مئات من المستوطنين المسلحين من مستوطنة "يتسهار" غير القانونية على قرية عصيرة القبلية بالقرب من نابلس، حيث ألغوا بالحجارة على البيوت الفلسطينية وحطموا نوافذ المساكن والسيارات وحاولوا إحراق ممتلكات أخرى، مما سبب فرعا واسع النطاق بين سكان القرية.

وكل هذه الأعمال غير المشروعة والعنيفة والاستفزازية التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومستوطنوها غير الشرعيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، توفر برهانا إضافيا على الوحشية التي يُعامل بها الشعب الفلسطيني يوميا من قبل السلطة القائمة بالاحتلال وعلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها ضد سكان مدنيين تحق لهم الحماية بموجب القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة بكاملها. ولا يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يظل صامتا أو أن يكتفي بالاستمرار في التعبير عن الأسف أو حيبة الأمل إزاء الانتهاكات الإسرائيلية. فمن مسؤولية المجتمع الدولي وضع حد لهذه الجرائم التي ترتكب من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، وتبدأ تلك المسؤولية بمساءلة إسرائيل بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وللأسف، فإن عدم مساءلة إسرائيل يؤدي فحسب إلى تشجيعها على التصرف دون خشية العقاب وهي تواصل سياساتها غير القانونية بصلف وطمور، بما في ذلك حملتها الاستيطانية التوسعية التي تمضي بلا هوادة، خاصة في القدس الشرقية المحتلة وحولها، رغم

الموانع القانونية الواضحة والقرارات والنداءات العالمية من أجل الوقف الكامل لتلك الحملة غير القانونية. وهنا، أجد نفسي مضرا لإبلاغكم أنه قد كُشف اليوم عن أن إيهود باراك، وزير الدفاع الإسرائيلي، قد وافق على بناء ٤٠ وحدة استيطانية جديدة ومزرعة بالقرب من بيت لحم. وتتعلق الخطط ببناء هذه المنشأة غير القانونية بالقرب من مستوطنة "إفرا" غير القانونية وستسفر عن المزيد من التوسع فيما يسمى بكتلة "عتصيون" الاستيطانية، لتمتد إلى أطراف بيت لحم، المحاطة أيضا بالجدار، مما سيؤدي إلى عزل المدينة فعليا عن بقية الجزء الجنوبي من الضفة الغربية.

وهذه الأعمال غير القانونية التي تأتي بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتناقض تماما مع هدف الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وبالتالي مع الجهود الجارية للجنة الرباعية لإحياء عملية السلام من أجل تحقيق ذلك الهدف. ونحن نؤكد مجددا أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية، خاصة في القدس الشرقية المحتلة وحولها، تمزق نسيج المجتمع الفلسطيني بتقويضها للتواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية وسلامتها وتماسكها وتقوض الإمكانية الفعلية لتطبيق حل الدولتين. وتقع المسؤولية على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بالنظر إلى واجبه بموجب ميثاق الأمم المتحدة إزاء السلام والأمن الدوليين، عن العمل فورا لمعالجة هذه المسألة الخطيرة التي تجعل تحقيق حل سلمي وعادل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يبدو أمرا عسير المنال يوما بعد يوم.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي بلغ عددها ٤١٣ رسالة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/ES-10/541-S/2011/765) سجلا أساسيا للجرائم التي ما برحت ترتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها للعدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. رياض منصور

السفير،

المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة